العطف على التوهم بين أصالة القاعدة وتطويع الشّاهد

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٤/٧/٢٨م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٥/٢/٦م

سيف الدين طه الفقراء*

ملخص

يستقصي هذا البحث آراء النحاة في عطف التَّوهم ويبيّن مواقفهم منه، وخلص فيه الباحث إلى نفي عطف التَّوهم عن القرآن الكريم؛ لأنّ الآيات التي حملت عليه بولغ في تأويلها، لتفسير المظهر الخارجي للجملة بما تتيحه القواعد النحوية من احتمالات إعرابيّة تقديرية قد يؤيّدها المعنى ويجيزها النظام النحوي. وأثبت الباحث أنّ الشواهد الشعرية التي حملت عليه، إمّا أن تكون روايتها الأصيلة مخالفة للشاهد، أو أن تكون مجهولة القائل، أو يمكن أن تحمل على وجه سائغ في العربية، فيسقط الاحتجاج بها. فيكون العطف على التَّوهم مظهراً لعدم أصالة القاعدة ومثالاً لتطويع الشاهد في الدرس اللّغوي.

Abstract

This study investigates the opinion and views of syntacticians regarding conjunction-based illusion. The study concludes that conjunction-based illusion is rejected from being used in the Holy Koran due to the belief that much exaggeration was followed to interpret the external form of the sentence, based on what syntactic rules allow and meaning interpretation supports. The researcher questions the evidence or the conjunction-based syntactic evidence or the poet to be unknown or even further not logically acceptable in Arabic. Due to these facts, conjunction-based illusion cannot be employed in syntax.

المقدمة:

العطف على التَّوهم واحد من أقسام ثلاثة للعطف، هي العطف على اللفظ، والعطف على الموضع أو المحلّ، والعطف على التَّوهم، ولكلّ قسمٍ منها شروط نصّ عليها النحـــاة، وشرط عطف التَّوهم منها، جواز دخول العامل المتَّوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هنـــاك،

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة مؤتة.

نحو قلنا: ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ[١].

والنوعان الأخيران من أقسام العطف، يطلق عليهما أحياناً العطف على المعنى، وهو جزء يسير من ظاهرة الحمل على المعنى في العربية، وهي ظاهرة واسعة أشارت إليها كثير من المصادر اللّغوية[٢]. غير إنّ بعض النحاة عدَّ العطف على المعنى بمعنى العطف على التَّوهم، وقصر استعمال العطف على المعنى على القرآن الكريم، لئلا يستعمل مصطلح التَّوهم في القرآن تنزيهاً له، قال البغدادي: "ويسمّى هذا في غير القرآن العطف على التَّوهم، وفي القرآن العطف على المعنى"[٣]. وبسبب شمول العطف على المعنى للعطف على الموضع والعطف على التَّوهم، نجد أحياناً شيئاً من الخلط عند بعض النحاة، إذ يستعمل بعضهم عطف التَّوهم ويقصد به العطف على الموضع، أو يستعمل العطف على الموضع ويسمّيه العطف على التَّوهم.

وذهب النحاة إلى أنّ العطف على اللّفظ هو الأصل[٤]، إلاّ أنّه قد يحمل اللفظ على المعنى، وحمله على اللفظ أجود[٥]. وقد يشيع العطف على الموضع في العربيّة، وهو عطف قياسي[٦] وعليه شواهد ثرّة في اللّغة، فصّل القول فيها علماء العربيّة[٧].

ونظراً لتداخل هذه الأقسام في باب العطف، حدّد العلماء معنى دقيقاً لكلٍّ قسم، ونصُّوا على الفوارق بينها، فالعطف على الموضع أو المحلِّ، هو أن تعطف لفظة على الموضع الأصلي المفترض للمعطوف عليه قبل دخول العامل؛ أي أنّه عطف على أصل مقدَّر، ويخضع له العطف على ألفاظ مؤولة بمقدَّر أصيل، كالعطف على موضع ما لا ينصرف في الجرِّ، وجمع المؤنَّث السالم في حالة النصب، والعطف على الأسماء المنقوصة في الرفع والجر، والعطف على المبنيّات[٨]، ويدخل فيه أيضاً العطف على موضع اسم إنّ، والعطف على اسم لا النافية للجنس، والعطف على موضع المنادى، وغير ذلك من المسائل. ويدخل هذا العطف في باب الإعراب التقديري، إذ يجري فيه المعطوف على موضع المعطوف عليه المقدَّر، وليس على لفظه، وهو باب قياسي.

أمّا العطف على التَّوهم، فمعناه الاصطلاحي مشتقّ من معناه اللغوي؛ فالتَّوهم يعني التخيّل، وتوهَّم الشيء تخيَّله، كان في الوجود أم لم يكن، ووَهِمَ إذ غَلِط[٩]. وفي

الاصطلاح "عطف قائم على التخيّل أو الظن يبيحُ للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام توهُّماً لوجود عامل مُتَوهَّم[١٠]. ويكون اللفظ المعطوف مخالفاً للمعطوف عليه في الحركة الإعرابيّة، لتوهم دخول عامل على المعطوف عليه يقتضي العلامة الإعرابيّة للمعطوف[١١]. وعرّفه عبد الله جاد الكريم بأنّه: "تفسير تخيّلي يُضطّر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربيّة الفصيحة، والتي لا ريب في صحّتها، وبين القواعد النحوية والصرفية ومحاولة تفسيرها على هذا النظم"[١٢]. ويقع هذا النوع من العطف في المجرور والمجزوم، وفي المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً أو فعلاً، وفي المركّبات[١٣]، وهو مظهر من مظاهر الحمل على التَّوهم الذي يخضع له كثير من المسائل، كالجمع على التَّوهم، أو زيادة حرف توهُّماً، أو بناء صيغة قياساً متوهماً على صيغة أُخرى، أو غير ذلك من المظاهر[١٤].

وهذان القسمان: العطف على الموضع والعطف على المحل، يعدّان من ظاهرة شائعة في العربيّة، هي الحمل على المعنى، وهي ظاهرة واسعة جداً كما وصفها ابن جني[١٥]، ولهذا سمي العطف على التوهم في القرآن العطف على المعنى تأدُّباً، غير أنّ العطف على المعنى قد يستعمل بمعنى العطف على الموضع، فقد استعمل المبرّد العطف على المعنى بمعنى العطف على الموضع في باب ما يحمل على المعنى وحمله على اللّفظ أجود[١٦]. والقول نفسه مع ابن السرَّاج في استعمال مصطلح العطف على المعنى بمعنى العطف على الموضع[١٧]، وهو استعمال نجده عند بعض المحدثين أيضاً[١٨]. غير أنّ استعمال العطف على المعنى بمعنى العطف على التوهم أكثر شيوعاً عند القدامى، وهذا ما يطالعنا عند الزجّاج[١٩] وابن جِنِّي[٢٠]، وابن هشام[٢١] والبغدادي[٢٢] وغيرهم.

وعلى هذا، فالعطف على المعنى الذي يطالعنا في مصادر اللغة يشمل العطف على الموضع والعطف على التَّوهم، لأنّ الموضع المقدّر يراعى فيه المعنى، والعامل المتَّوهم يراعى فيه المعنى أيضاً، ولعلَّ هذا ممّا أسهم في شيوع العطف على التَّوهم في مصادر

النحو العربي، لا سيّما إذا ما عدّت مواضع العطف على المعنى جميعها من باب العطف على التَّوهم، والأجدر أن تنحصر في باب تقدير عامل متوهّم، وليس موضعاً أصيلاً تعطف عليه.

وقد فرَّق ابن السرَّاج بين العطف على اللفظ والعطف على الموضع الذي سمّاه المعنى، بأنّ العطف على اللفظ نقيض للعطف على الموضع، والمعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنّهما كاسْم واحد، والمعطوف على المعنى يعمل فيهما عاملان، والتقدير تكرار العامل في الثاني، إذا لم يظهر عمله في الأول، فكأنّه عطف جملة على جملة، إلاّ أنّ حذف العامل إذا دلَّ عليه الأول أحسن مع العطف؛ لأنّ الواو تقوم مقام العامل في الكلام(٢٣).

ولعلَّ ثمّة فرقاً آخر يقتضيه المعنى، ففي العطف على اللفظ يستوي المعطوف والمعطوف عليه من حيث توكيد المعنى، وبخاصة في باب العطف على خبر ليس، إذ تفيد الباء توكيد الخبر، وإذا عطف على موضع الخبر المجرور، فالمعطوف لا يتوافر فيه معنى التوكيد، كما في قولنا: ليس زيد بفارسٍ ولا شجاعاً. فأكّد الخبر دون المعطوف، وهذا ممّا لا يتوافر في العطف على اللفظ ما لم يكن مؤكّداً(٢٤). وعلى هذا يمكن أن يحمل العطف على موضع اسم إنّ.

والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهّم يكمن في عدّة أوجهٍ، منها أنّ العطف على التوهم ليس فيه تكرار للعامل، والمعطوف عليه لفظ مقدّر بعامل متوهم، بخلاف العطف على الموضع الذي يكون فيه المعطوف عليه هو الأصل المفترض، وإذا كان العطف على الموضع نقيضاً للعطف على اللفظ –كما ذهب ابن السرّاج– فإنّ العطف على التَّوهم وجه من وجوه العطف على اللفظ بعد تقدير العامل المتَّوهم، فيكون المعطوف موافقاً في حركته للمعطوف عليه بعد تقدير العامل، ومخالفاً له في اللفظ الظّاهر.

وفرَّق بينهما أبو حيّان بقوله: "العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثّره، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره موجود"(٢٥)؛ أي أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، إلاّ أنّ أثره في المعطوف عليه غير موجود، والعامل في

العطف على التَّوهم مفقود وأثره في المعطوف موجود[٢٦].

ومن حيث المعنى، يكون المعطوف والمعطوف عليه في عطف التوهم مؤكّدان توهُّماً وتقديراً، في باب ليس وما وكان وبعض المسائل، وذهب فاضل السامرائي إلى أنّ المعطوف مؤكّد والخبر غير مؤكّد في قولنا: ليس زيد قائماً، ولا قاعدٍ[٢٧]، غير أنّ هذا قد يردّ بأنّ الحركة وحدها لا تفيد معنى التوكيد، لا سيما إذا كان المعطوف أحد المبنيّات أو الممنوعات من الصرف، أو ممّا لا تظهر عليه الحركة الإعرابيّة، فمعنى التوكيد لا يظهر إلاّ بتقدير العامل المتَّوهم.

واستعمل العلماء مصطلحات مختلفة للتعبير عن معنى التوهّم، لعلّ من أشهرها: الحمل على المعنى؛ لأنّ التوهّم جزء من ظاهرة الحمل على المعنى، والغلط، والسهو، والتشبيه، والحمل، والقياس الخاطئ، وربّما تداخل هذا المصطلح مع العطف على الموضع؛ لأنّ الموضع يُراعى فيه المعنى، كما يُراعى في التوهّم، كما أنّ سيبويه استعمل مصطلح: نيّة الاستعمال للتعبير عن التوهّم[٢٨]، وهو تعبير يطالعنا عند ابن جني أيضاً[٢٩]. وهذا التعدّد في المصطلح أشار إليه عبد العزيز مطر[٣٠]، ورمضان عبد التوّاب[٣١]، وفصَّل القول فيه محمد عبدو فلفل بما يغني عن الإعادة[٣٢]. كما فصَّل عبد الله جاد الكريم القول في علاقة التوهّم ببعض المصطلحات والمناهج النحويّة، مثل الحمل على المعنى، والتأويل، والحذف، والتقدير، والحمل على الموضع، والاتّساع، والاختصار، والتضمين، وغيرها[٣٣].

وقد حدّد العلماء شروطاً لهذا العطف، وشرط جوازه عند ابن هشام صحّة دخول العامل المتوهّم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك[٣٤]، فالعامل المتوّهم ليس مطلقاً في تقديره، بل يقيّد بصحة دخوله، ولذلك لا يجوز تقدير عامل لا يصحّ دخوله في الموضع المتوهّم، وإلى مثل هذه الشروط أشار الصبّان في حاشيته[٣٥].

ويبدو أنّ سبب تقدير التوّهم في العطف يعود إلى تبرير الحركة الإعرابيّة في المقام الأوّل، لئلاّ يوصف النصّ بالشذوذ أو الغلط؛ لا سيما أنّ النحو العربي مبني على نظرية العامل، وأسهم في ترسيخ هذا التقدير، أنَّ العامل المتوهّم صالح للدخول في الموضع المقدّر، وربّما يكثر دخوله، كما هي الحال في دخول الباء في خبر ليس وما.

وعلى الرغم من أنّ للمغايرة أثراً في تبرير الشواهد التي حملت على عطف التوهّم، فإنّ المعنى قد يسهم في تفسير ذلك، لا سيما من حيث توكيد المعطوف دون المعطوف عليه، كما أنّ القياس الخاطئ وتقدير نيّة الاستعمال يسهمان في تبرير عطف التوهّم؛ لأنَّ القياس الخاطئ يراعى فيه المعنى المتوهّم في ذهن المتكلّم، وهذا ما عبَّر عنه السيوطي عندما قال: "إنّ العربي جوَّز في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له"(٣٦)، والمعنى واحد من أسباب التعدّد في التحليل النحوي أسهم في بروز التوهّم، وهذه مسألة فصّل القول عنها محمود الجاسم(٣٧).

ولشيوع التوهّم في الدرس اللغوي أسباب أخرى، منها ما يتعلّق بطبيعة اللغة، وغياب المقام الذي قيل فيه الكلام، وحدوث التصحيف والتحريف، وتعدد الروايات، وتنوّع القراءات القرآنيّة، زيادة على أسباب تتعلّق بمناهج النحاة وتنافسهم، وبناء النحو العربي على نظريّة العامل، وسيطرة روح الفلسفة والمنطق على مناهجهم، وهي أسباب ذكرها مفصّلة عبد الله جاد الكريم(٣٨).

موقف النحاة من العطف على التَّوهم:

أ) العلماء القدامى:

تفاوتت مواقف العلماء من العطف على التَّوهم تفاوتاً بيّناً، وعلى الرغم من أنّ قسماً كبيراً من النحاة يعدّونه من باب الغلط، وربّما خصُّوا الشعر به، فإنّنا نجد مسائل متناثرة في مؤلّفات القدامى حملت على العطف على التَّوهم، فقد روى سيبويه في كتابه أنّه سأل الخليل عن الجزم في قوله تعالى: ﴿**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**﴾(٣٩)، فقال الخليل: "هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئاً إذا كَانَ جَائِيَا

فإنّما جرّوا هذا (سابقٍ) لأنّ الأوّل يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً، ولا فاء فيه، تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا"(٤٠).

ولعلَّ هذا النصّ أوّل ما يطالعنا من آراء القدامى في عطف التَّوهم، وهو يمثّل رأي الخليل في هذه المسألة، الذي يجيز حمل القرآن عليه، وقد روى سيبويه عن شيخه الخليل أكثر من موضعٍ من مواضع عطف التَّوهم في القرآن والشعر. ولم يوافق سيبويه شيخه في هذه المسألة، إذ علَّق على رأي الخليل في حمل قول الأعشى على التَّوهم:

إنّ تَرْكَبُوا فرُكوبُ الخيلِ عَادَتُنَا أو تَنْزِلُون فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

إذ ذهب الخليل إلى أنّ رفع (تنزلون) من باب عطف التَّوهم، فصار بمنزلة "ولا سابقٍ شيئا". أمّا سيبويه فاستبعد هذا التوجيه، إذ قال: "والإشراك على هذا التَّوهم بعيدٌ كبعد ولا سابقٍ شيئا"[٤١]. فهو يستبعد رأي الخليل، كما يستبعد التَّوهم في ولا سابقٍ شيئا.

وممّا يؤكّد هذا أنّ سيبويه روى شاهد زهير (ولا سابقٍ شيئا) بالنّصب عطفاً على اللفظ، وكذلك (ولا ناعبٍ) ممّا يعني أنّه لم يعتدّ برواية الجر[٤٢]، ووصف العطف على التَّوهم بأنّه غلط، وأنّه لغة رديئة، يقول: "وزعم أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْتُ، فيكسرون العين، كأنّها لمّا كانت في موضع جزم توهّموا أنها ساكنة ... وهذه لغة رديئة، وإنّما هو غلط كما قال زهير "ولا سابقٍ شيئاً"[٤٣].

ولمّا كان سيبويه يذكر رأي الخليل في مسألة التَّوهم، ذهب بعض النحاة المتأخّرين إلى نسبة هذا القول إلى سيبويه، ظنّاً منهم أنّ مجيئه في الكتاب يعني أخذ سيبويه به، ومن ذلك على سبيل المثال ما نسبه الزركشي إلى سيبويه من القول بعطف التّوهم في قوله تعالى: ﴿**أَصَّدَّقَ وَأَكُن**﴾[٤٤]، على الرغم من أنّ سيبويه يصف العطف على التّوهم بالغلط، وأنّه بعيد ولم يأخذ برأي الخليل الذي قال بالتَّوهم في هذه الآية[٤٥]. وإن كان سيبويه يذكر التوهّم في توجيه بعض الشواهد حرصاً منه على تبريرها وإخضاعها للقاعدة وحصر الأوجه الممكنة فيها، ويَعدُّ ذلك من باب نيّة الحذف[٤٦].

وحمل الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) مسائل متعدّدة من القرآن الكريم على التوهّم، واعتمد عليه في توجيه بعض القراءات وتعليلها، كما في قوله تعالى: ﴿**الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[٤٧]، إذ حمل قراءة الجر "الحَمْدِ للهِ"، والرفع "الحَمْدُ لُلَّهِ" على توهّم أنهما كلمة

واحدة[٤٨]، وأجاز في قوله تعالى: ﴿**وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا**﴾[٤٩] الرفع حملاً على التوهّم؛ أي توهّم عطفها على قوله: ﴿**وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ**﴾[٥٠] على اعتبار أنَّ الأنعام يجوز فيها الرفع كأنّك قلت: الأنعامُ خلقها لكم ... والخيلُ والبغالُ[٥١]. وغير ذلك من المواضع التي نصّ على التوهّم فيها[٥٢]. ويبدو من هذه المواضع أنّه يجيز هذه المسألة دون قيد وإن لم ينص على قياسيتها.

وقد نبّه المبرد (ت ٢٨٥هـ(على بعض مواضع العطف على التَّوهم في بعض الشواهد المعروفة، غير أنّه كان يستعمل مصطلح العطف على الموضع بمعنى العطف على التَّوهم، وجعل العطف على الموضع والعطف على التّوهم من باب العطف على المعنى؛ ولهذا تداخلت عنده شواهد العطف على التَّوهم مع شواهد العطف على الموضع[٥٣]، غير أنّه لم يحمل عليه شيئاً من القرآن، وحمل قوله تعالى: ﴿**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن**﴾ على العطف على الموضع، ولم ينصّ على التَّوهم فيه[٥٤].

وتحدَّث ابن السرَّاج (ت ٣١٦هـ(عن مسألة العطف في العربيّة، واستعمل مصطلح العطف على المعنى وقصد به العطف على الموضع، وأفرد لذلك باباً في كتابه "الأصول في النحو"[٥٥]، غير أنّه أشار إلى حمل بعض الشواهد الشعريّة على عطف التَّوهم، كما في قول الشاعر "ولا سابقٍ شيئاً"[٥٦].

أمّا الزجّاج (ت ٣١٦هـ(، فيعدّ من العلماء الذين أخذوا بالتوهّم في القرآن الكريم، وكان يسميه الحمل على المعنى ولم ينصّ فيه على التوهّم صراحة؛ إذ عقد فصلاً في إعراب القرآن المنسوب إليه، بعنوان "هذا باب ما جاء في التنزيل، وقد حمل فيه اللفظ على المعنى وحكم عليه بما يحكم على معناه لا على اللفظ"[٥٧]، وأورد في هذا الفصل آيات قرآنيّة حملها النحاة على التوهّم، ونصّ على أنّها من باب الحمل على المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿**كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ**﴾[٥٨] بعد قوله: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ**﴾[٥٩]، كأنّه قال: أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه، أو كالذي مرّ على قرية، فجاء بالثاني على أنّ الأول كأنّه قد سبق كذلك[٦٠]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن**﴾[٦١] حمل (أكن) بالجزم على موضع (أصدّق)؛ لأنّه في موضع الجزم لمّا كان جواب (لولا)[٦٢].

وفي موضع آخر نصّ الزجّاج صراحةً على التوهّم في القرآن في باب عنوانه "هذا باب ما جاء في التنزيل من اسم الفاعل الذي يتوهّم فيه جريه على غير من هو له، ولم يبرز فيه الضمير"(٦٣).

ويُعدّ أبو جعفر النحّاس (ت ٣٣٨هـ(من الرافضين للتوهّم، إذ علّق على رأي الكسائي والفرّاء في حمل قراءة قوله تعالى: **﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللّهِ﴾**(٦٤) بالجزم على توهّم سقوط أن من أول الكلام، بقوله التوهّم لا يحصل منه شيء، وأنّ مذهب سيبويه يجوز في (نعبد) وما بعده الجزم على أن تكون (أن) مفسِّرة بمعنى أي وتكون (لا) جازمة(٦٥)، وممّا يدلّ على رفضه للتوهّم أنّه حمل بعض المواضع التي حملها النحاة على التوهّم على باب العطف على الموضع في كثيرٍ من الآيات القرآنيّة(٦٦).

ولعلّ أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ(قد تجنّب استخدام مصطلح التوهّم في توجيه القراءات القرآنية التي حملها العلماء على التوهّم، فهو يتحدّث عن الحمل على المعنى أو الحمل على الموضع دون التصريح بالتوهّم. ففي قوله تعالى: **﴿وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبُ﴾**(٦٧)، إذ قرأ أبو عامر وحمزة بالنصب، وحملها بعض العلماء على التوهّم، أمّا أبو علي الفارسي فقد اختار النصب بفعلٍ مضمرٍ، أو حملها على العطف على لفظ (إسحق) (٦٨). والقول نفسه في حمل بعض القراءات القرآنيّة على الظاهر، وعدم الأخذ بالحمل على المعنى أو على التوهّم، كما في قوله تعالى: **﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾**(٦٩). ، وقوله تعالى: **﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾**(٧٠)، إذ اختار الحمل على الظاهر في هذه الآيات وغيرها(٧١).

أمّا ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ(، فعدَّ العطف على التَّوهم من باب الحمل على المعنى، لأنّه يدخل في باب حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأوّل، وحمل قوله تعالى: **﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾** على هذا الوجه(٧٢). غير أنّ ابن جني لم يستعمل مصطلح عطف التَّوهم في توجيه ما ذكره من شواهد في هذه المسألة، وعدَّها من باب الحمل على المعنى الذي وصفه بأنّه باب واسع جداً في العربية، يدخل فيه العطف على الموضع، والتضمين،

وبعض مسائل التأنيث والتذكير والجمع وغير ذلك.

واكتفى الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[٧٣] بذكر ما رواه سيبويه عن الخليل في تفسير الجزم في قوله تعالى: ﴿**رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ**﴾[٧٤]، إذ حمله على العطف على التَّوهم، كقول عمرو بن معد يكرب:

دعْنِي فأذهَبَ جانِباً يَوْماً واكْفِكَ جَانِبَاً

وكقول زهير بن أبي سلمى:

بَدَا ليَ أنَّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شيئاً إذا كَانَ جَائِيَا

وأجاز ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) العطف على التَّوهم، ونصَّ على أنّه قد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها، ويندر ذلك مع غير ليس وما، وقد يُفْعَل ذلك في المعطوف على منصوب اسم الفاعل، ودلّل لذلك ببعض الشواهد الشعرية، غير أنّه حصر العطف على التَّوهم في هذه المسائل، ولم ينصّ على جوازه في القرآن الكريم[٧٥]، وأخذ برأيه الصَّبّان في حاشيته، وذكر الدماميني أنّ الذي عليه جمهور النحاة أنّه غير مقيس[٧٦].

وذكر السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) كثيراً من آراء المفسِّرين في بعض الآيات التي حملت على التَّوهم في أحد التأويلات، وكان يأخذ بالآراء التي تحمل النصَّ على ظاهره ما أمكن، من غير تقدير التَّوهم فيها، ولذلك خالف الخليل وسيبويه في القول بالتَّوهم في قوله تعالى: ﴿**فأصَّدَّقَ وأكُنْ**﴾، وقال: "ولكنّي لا أجد هذا اللفظ مستعملاً في القرآن، فلا يقال: جُزِم على التَّوهم لقبحه لفظاً"[٧٧].

ولعلَّ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أظهر من تحدث في هذه المسألة من النحاة القدامى، إذ عقد لها فصلاً في كتابه "مغني اللبيب"، تناول فيه شواهد قرآنية وشعرية حملت على العطف على التَّوهم، وفصّل القول في صور العطف الممكنة في هذا الباب، كالعطف في المجرور والمجزوم، وفي الاسم المرفوع، وفي الأسماء والأفعال المنصوبة، ويتّضح ممّا ذكره أنّه يجيز هذا العطف ولا يقيّده بقيد لا في القرآن ولا في الشعر[٧٨].

وعلى الرغم من ورود أمثلة لا بأس بها من الآراء التي نصّت على العطف على التَّوهم في القرآن الكريم عند أبي حيّان (ت ٧٥٤هـ(في تفسيره، فإنَّه نصّ على أنّ عطف التَّوهم لا ينقاس ولا يجوز أن يُحْمَلَ عليه شيء من القرآن ما وجدتَ عنه مندوحة[٧٩] وقصر الحمل على التَّوهم في باب العطف، ووصف التأويلات التي تقول به بالضعف[٨٠] مما يعني أنّه لم يأخذ به في توجيه القرآن وقراءاته، ولكنه كان يذكرها من باب الحرص على ذكر الآراء جميعها في توجيه الآيات القرآنيّة وقراءاتها.

وحمل الزركشي (ت ٧٩٤هـ(بعض الآيات القرآنيّة على عطف التَّوهم[٨١]، غير أنّه ذكر أنّ بعض النحاة نصّوا على أنّ العطف على التَّوهم لم يجيء إلاّ في الشعر، ونفوا أن يحمل عليه شيء من القرآن الكريم، وشنّع بعضهم القول على النحويين الذين قالوا به في القرآن[٨٢].

واكتفى السيوطي (ت ٩١١هـ(باختصار ما ذكره ابن هشام في باب العطف على التَّوهم في كتابه "مغني اللبيب" ونقل عنه بعض الشواهد في القرآن والشعر، وجعله قسماً من أقسام العطف الثلاثة، ويتّضح ممّا ذكره أنّه يجيز هذه المسألة ولا يقيِّدها بقيد[٨٣].

أمّا عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ(، فذكر بعض الشواهد المشهورة في باب العطف على التَّوهم من الشعر العربي، ونصّ على أنّ هذا النوع من العطف يسمّى في القرآن الكريم العطف على المعنى تأدُّباً[٨٤]، غير أنّه لا يجيز جرّ (ناعبٍ)؛ لأنّ حرف الجر لا يضمر[٨٥]، وأخذ أيضاً برأي سيبويه في القول ببعد (ولا سابقٍ شيئا)[٨٦].

وتتبّع عبد الله جاد الكريم مواقف بعض العلماء القدامى من ظاهرة التوهّم بشكلٍ عام، وتحدّث عن آراء أحد عشر عالماً من هؤلاء العلماء في هذه الظاهرة مبرزاً رأيهم في الأخذ بها، أو نفيها، محاولاً بذلك رصد تاريخ ظهور مصطلح التوهّم وتطوّره[٨٧].

ب- العلماء المحدثون:

أمّا العلماء المحدثون، فقد أفرد محمد عبد الخالق عضيمة فصلاً في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" للعطف على التَّوهم في القرآن الكريم، اكتفى فيه بذكر ست آيات ممّا حملت على عطف التَّوهم في أحد التأويلات، من غير أن يعلّق على ذلك بشيء[٨٨].

وأفرد لهذه المسألة خليل الحسّون فصلاً من كتابه "النحويون والقرآن الكريم"، ذكر فيه بعض الآيات التي حملها بعض المفسّرين على عطف التَّوهم، غير أنّه نفى أن يحمل عليه شيء من القرآن الكريم، ونفى إجازة أن يوصف القرآن به بقوله: "ولست أرى سبيلاً لتقبُّل هذا الرأي على أي وجه، إذ يكفي أنّ اسمه (الحمل على التَّوهم) لكي يستبعد كل الاستبعاد عن كلام الله، فما هو إلاّ توهُّم وجود ما هو غير موجود من العوامل لتوجيه ما ينشأ من الخروج عمّا يقتضيه السياق من الأحكام"(٨٩).

وأشار عبّاس حسن إلى عطف التوهّم بإيجازٍ شديد، إذ اكتفى بعدِّه نوعاً من أنواع العطف التي يرتضيها بعض النحاة(٩٠)، ونصّ على أنّ التوهّم من الأوهام(٩١)، وأنّه يَحْسُن الابتعاد عنه عامةً(٩٢)، وأنّه لا يصلح الالتجاء إليه ولا القياس على ما ورد منه(٩٣).

والقول نفسه مع بهجة الأثري الذي يرفض التوهّم مطلقاً، إذ أفرد له بحثاً عنوانه "مزاعم بناء اللغة على التوهّم"، حاول فيه توجيه ما حمله النحاة على التوهّم بتوجيهات متعدّدة انتهى فيها إلى رفض التوهّم، معلِّلاً ذلك بأنَّ حمل اللغة على التوهّم يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها(٩٤). ولعلّ المسائل التي ذكرها الأثري تدخل في باب المستوى الصرفي، كزيادة الحرف توهّماً، أو توهّم أصالة الحرف الزائد، وتوهّم التغيير، وتوهّم الحدث وأثره في تطوّر بعض الأبنية، ولم يفصِّل الحديث في مسائل النحو التي حملت على هذه الظاهرة.

وأفرد محمد عبدو فلفل بحثاً بعنوان "التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً"، أشار فيه إلى مفهوم التوهّم، وآراء العلماء فيه وجهودهم في دراسته، وفصَّل الحديث عن المصطلحات التي تؤدّي معناه في الدرس اللغوي، وحاول فيه استجلاء أثر القياس الخاطئ في تطوّر بنية الكلمة العربية، وتفسير بعض الظواهر اللغوية التي أخضعها العلماء للتوهم أو القياس الخاطئ، وأشار بإيجازٍ شديدٍ إلى عطف التوهم، وانتهى في بحثه إلى أنّ للتوهم أو القياس الخاطئ أثراً بارزاً في سير اللغة، وتفسير بعض الانحرافات اللغوية وتعليلها في مختلف المستويات الصوتيّة والصرفية والنحوية(٩٥).

ولعلّ عبد الفتاح الحموز ممَّن فصَّل الحديث في هذه المسألة، إذ عقد فصلاً لظاهرة الحمل على التَّوهم، حصر فيه تسعة عشر مظهراً من مظاهر الحمل على التَّوهم في غير باب العطف، كما عقد فصلاً مستقلاً لمظاهر العطف على التَّوهم في القرآن الكريم وقراءاته، وحصر فيه ستة عشر وجهاً من أوجه العطف على التَّوهم ممّا جاء في القرآن الكريم، وكان العطف على التَّوهم أحد التأويلات الكثيرة في توجيه تلك الآيات، وربّما كان وجهاً ضعيفاً في معظم الآيات التي ذكرها(٩٦).

وانتهى الحموز من ذلك إلى أنّ هذه المسألة منقاسة، ولا وجه لحصرها في باب الشعر. غير أنّ حمل النصّ القرآني على غير ظاهره لا يصحّ إلاّ إذا استعصى الاحتجاج للآية أو القراءة(٩٧).

وأشار فاضل السامرائي إلى مسألة العطف على التَّوهم بإيجاز شديد، وعدّ أنّ عطف التَّوهم يكون على إرادة معنى مغاير للأول (المعطوف)، فالمجرور على التَّوهم أقوى من المنصوب وآكد؛ لأنّه على تقدير الباء، كما في قولنا: ما زيد قائماً ولا مسافرٍ(٩٨).

وأفرد السيّد رزق الطويل فصلاً للتوهّم عنوانه (ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفيّة)، تناول فيه بعض المسائل التي حملها بعض النحاة على التوهم في النحو والصرف، وفصّل القول في آراء العلماء فيها ومواقفهم من المسائل التي حملت عليه، وانتهى في هذا البحث إلى أنّ هذه الظاهرة تسهم في تفسير كثيرٍ من المسائل النحويّة التي خرجت عن القياس، كما أسهمت في تعليل بعض الأبنية الصرفيّة وتطوّرها(٩٩).

ولعلّ عبد الله أحمد جاد الكريم أكثر العلماء المحدثين استقصاءً لمسائل التوهّم في الدرس اللغوي، إذ ألّف في هذا الموضوع كتاباً قيّماً تحدّث فيه عن مفهوم التوهّم، ومواقف العلماء القدامى منه، وعلاقة التوهّم بالمصطلحات اللغوية، وبحث في أسبابه ونتائجه في العربيّة، ودرس فيه المسائل التي حُملت على ظاهرة التوهّم في أبواب النحو والصرف، كما درس التوهّم وعلاقته بأصول النحو، وانتهى في دراسته إلى أنّ منهج التوهّم من المناهج التراثيّة العربيّة في الدراسات النحويّة والصرفيّة، وأنّه أدّى دوره المنوط به عند معالجة الخلاف بين المسموعات الفصيحة والقواعد، كما أنّه يرى

أنّه لا مانع من استخدام مصطلحي الحمل على التوهّم، أو الحمل على المعنى في الدرس اللغوي(١٠٠).

عطف التَّوهم وأُصول النَّحو:

لم يكن عطف التَّوهم موضع قبول عند كثيرٍ من النحاة؛ لأنّ فيه خروجاً عن قواعد اللغة وأصولها، المتمثّلة في السّماع والقياس والإجماع، واستصحاب الحال، أمّا الإجماع، فقد تبيّن ممَّا ذكرته سابقاً أنّ جمهور النحاة لم يقل بقياسية التَّوهم، وربّما حصروه في الشعر أو وصفوه بالغلط، وذهب قسم كبير منهم إلى عدم جواز حمل شيء عليه من القرآن. أمّا استصحاب الحال فالعطف على التَّوهم هو خروج على الأصل، وهو وجه من وجوه التقدير والتأويل المبالغ فيهما أحياناً، فلا يصحّ أن يخضع لسلطان هذا الأصل من أصول النحو.

وأمَّا القياس، فيمكن القول: إنّ عطف التَّوهم غير قياسي، على نحو ما طالعنا عند معظم النحاة؛ لأنّ فيه مخالفة لقواعد اللغة وجملة من قواعد الأداء اللغوي، وهي مخالفة تبيح للمتكلّم الخروج على قواعد الأداء اللغوي ومعاييره، ويقصد به توجيه جملة من الشواهد بما يخضعها لنظرية العامل النحوي التي بنيت عليها نظرية النحو العربي، لئلا يوصف النص بالغلط أو الشذوذ، وهو وصف لم يتحرّج منه بعض النحاة وعلى رأسهم سيبويه. وفسّر السيوطي هذا الغلط بأنّ العربيّ جوَّز في ذهنه ملاحظة ذلك المعنى في المعطوف عليه، فعطف ملاحظاً له، وذكر أنّ ذلك مذهب أبي حيّان وابن هشام(١٠١).

ويُعدُّ التوهّم من باب القياس الخاطئ عند قسمٍ كبيرٍ من العلماء، ويسمّيه بعضهم قياس التفسير، ويبرّرون به بعض مظاهر التطوّر اللغوي في بنية الكلمة العربية، وتوجيه بعض المسائل اللغوية التي حملت على هذا النوع من القياس(١٠٢). ويرى عبد الله جاد الكريم أنّ التوهّم إذا أفضى إلى أمر مقبول لغويّاً ونحوياً قبلناه، وإن خالف ذلك تركنا قياسيته، وهو يرى بذلك أنّ للتوهّم مظاهر قياسيّة، وأخرى غير قياسيّة(١٠٣).

إنّ عطف التَّوهم فيه مخالفة لجملة من قواعد النحو وضوابطه، ومن ذهب إلى الاعتداد به، إنّما يتمسّك بالشاهد على حساب القاعدة الأصيلة، ويتناسى جملة من القواعد

التي أصّلها النحاة وأصبحت من مسلّمات النظرية النحويّة العربية، ومن هذه القواعد ما يلي:

١- الأصل في حروف الجرِّ أن لا تضمر، ولا تعمل مع الحذف إلاّ بعوض[١٠٤]، وأجمع على ذلك البصريّون والكوفيّون[١٠٥].

٢- الحمل على اللفظ أولى من الحمل على المعنى[١٠٦].

٣- الحمل على الظاهر أولى من التقدير وأقوى[١٠٧].

٤- الشّاذ في القياس والاستعمال لا يسوغ ولا يردَّ عليه غيره ولا يقاس عليه[١٠٨].

٥- من الممتنع بالعطف، عطف المرفوع على المنصوب والمجرور، والمنصوب على المرفوع والمجرور، والمجرور على المرفوع والمنصوب[١٠٩].

٦- العطف على التَّوهم لا ينقاس[١١٠].

إنّ معظم شواهد العطف على التَّوهم التي تشيع في كتب النَّحو هي من باب العطف في باب ليس وما وكان، ولذلك وصف ابن مالك العطف على الباء مع سقوطها بالندرة مع غير ليس وما[١١١]. وإذا كان الأصل في حروف الجر ألاّ تعمل مع الإضمار أو الحذف، فكيف نعطف على معمولها المتَّوهم دخول الباء عليه؟ وكيف يجوز عطف المجرور على المنصوب وهو ممتنع؟

إنّ قاعدة العطف على التَّوهم يمكن تمثيلها بالمعادلة الآتية في باب ليس وما وكان المنفيّة. عامل متوهم (غير أصيل) + معطوف عليه أصيل لم يظهر عليه أثر العامل + معطوف متأثّر بعامل ويخالف في حركته المعطوف عليه. ويمكن تمثيل ذلك بالرموز التالية: ع ت + م ع + م[١١٢].

إذا قبلنا بهذا النوع من الأصول المفترضة في تركيبة الجملة، نستطيع أن نسمح بعدد كبير من احتمالات التَّوهم المفترضة التي يجيزها النظام اللغوي، فقد يكون (ع ت) معادلاً متغيّراً وفق ما يتوهّمه السامع إذا كان (م) أحد المبنيّات، فعلى سبيل المثال نقول: ما زيد ناجحاً ولا الذي تفوّق. ويكون الموضع الإعرابي ل (م) إمّا عطفاً على اللفظ في موضع نصب، أو عطفاً على توهّم دخول الباء على (م ع)، ويجوز أن نحتمل أو نتوهّم صورة أخرى وهي رفع (م) لتوهّم أن (ع ت) ما التميمية، فيكون العطف على تقدير الرفع.

إنّ مثل هذه الاحتمالات قد تكون مردودة مع وجود علامة إعرابيّة في (م)، ولكنّني أقول إنها محتملة جداً إذا ما عرفنا أنّ قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[١١٣]. مثالٌ صادق لذلك، إذ قدرت الأوجه الإعرابيّة الثلاثة في (مَنْ) الرفع، والنصب والجر، وحملت على التَّوهم[١١٤].

إنّ تقدير المتغيّر (ع ت) يمكن في كثيرٍ من الأنماط اللغويّة التي يمكن أن تخضع لعطف التَّوهم، ويتّسع هذا التقدير في (م) إذا كان مبنيّاً، أو معرباً بحركة مقدّرة، وتتّسع الاحتمالات أكثر كلّما كان احتمال التقدير في (ع ت) كبيراً؛ لا سيما أنّ تقدير (ع ت) لا يخضع لضابط أو معيار، باستثناء ما ذكره ابن هشام من أنّ شرط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهّم[١١٥]. وكم من العوامل التي يصحّ أن نقدّرها في باب التَّوهم؟

ولعلّ في قوله تعالى: ﴿**وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبَ**﴾[١١٦] مثالاً آخر على تعدّد الأوجه التقديرية في (م)، بناءً على تعدّد الأوجه المفترضة في تقدير (ع ت)، وما يمكن أن نتوهّمه من عوامل؛ إذ إنّ (يعقوبَ) فيها قراءة بالرفع، وأُخرى بالنّصب، والنصب على تقدير ناصب، أو على أنّ (يعقوبَ) ممنوع من الصّرف في موضع جر[١١٧]؛ أي أنّ التَّوهم كان واحداً من تلك التقديرات المتعدّدة في توجيه هذه الآية، وأسهم في ذلك أنّ العلامة الإعرابيّة لم تكن عاملاً حاسماً في تقدير الإعراب؛ لأنّ الاسم ممنوع من الصرف. زيادة على ذلك، فإنّ (ع ت) ممّا يصحّ دخوله في هذا الموضع، ويصحّ تعدّد تقديره، لذلك نجد أكثر من وجه لتقدير النصب، أو لتأويل الجر[١١٨].

فتعدّد الأوجه الإعرابيّة نتيجة حتميّة لتعدّد الاحتمالات الرياضيّة في تقدير العامل ووصف الشكل الخارجي للجملة وفق هذه النظرية، ويحتمل هذا الشكل توجيهات نحويّة متعدّدة لكل توجيه منها قاعدة نحوية تؤيده، ومعنى من المعاني ينسجم مع التأويل. وتتّسع هذه التأويلات كلما أمكن تقدير عوامل مفترضة يجيزها النظام النحوي، وإن كان فيها خروج على بعض الأصول النحويّة التي أصّلها النُّحاة.

إنّ ثمّة نمطاً آخر من عطف التَّوهم، يكون فيه العامل غير موجود توهماً، ويحمل فيه المعطوف على موضع المعطوف عليه قبل دخول العامل. أي أنّ عطف التَّوهم في

هذه الحالة يتقاطع مع العطف على الموضع، ويختلف عنه في تجاهل العامل توهُّماً، فالتوهّم يكون أحياناً بتوهّم أنّ العامل الموجود معدوم، أو توهّم أنّ العامل المعدوم موجود[١١٩]، ففي قول الشاعر:

مُعَاوِيَ إنّنَا بَشَرٌ فأَسْجَحْ فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا

ذهب ابن هشام إلى: أنّ (الحديداَ) منصوب على توهم عدم دخول الباء على الخبر، وينفي عنه الحمل على الموضع، ويرى أنّ ذلك مذهب سيبويه[١٢٠]، وفي هذه الحالة يمكن تحديد معادلة العطف على النحو الآتي: (ع) غير موجود توهماً + م ع + م[١٢١].

وهذه الصورة الافتراضيّة لتوجيه الوصف الخارجي للجملة تؤيّده قاعدة نحويّة تجيز العطف على الموضع المفترض قبل دخول العامل، ويفسّرها معنى يتّسق مع هذه الصورة، بحيث يكون (م) غير مؤكّد، و (م ع) مؤكّداً. وإذا ما قبلنا بتوهّم عدم وجود العامل وعطفنا على الصورة المفترضة للتركيب، فإنّنا ننفي معنى التوكيد عن (م ع) فيكون مساوياً في معناه ل (م) وهذا مخالف للمعنى الحقيقي.

وإذا أجيز هذا النمط من التَّوهم وتفسير الوصف الخارجي للجملة على توهّم عدم وجود العامل، نستطيع أن نبتكر صوراً لا نهائية من الجمل التي يمكن أن نحمل فيها (م) على نيّة عدم دخول (ع) على (م ع)، ففي قول الشاعر: لسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَدِيدَا.

يمكن أن نعدَّ (ليس) ليست موجودة توهّماً، أو نعدَّ حرف الباء ليس موجودة توهّماً، ومن ثمّ يكون للتغير الخارجي في صورة التركيب توجيه يتعدّد بتعدّد هذا التغيّر، وهي صور مولَّدة من قواعد يجيزها النُّحاة، ومعانٍ تعضد آراءهم.

ومثل هذا النمط حملت عليه بعض الآيات القرآنية، ففي قوله تعالى: ﴿**فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن**﴾[١٢٢] جزمت (أكنْ) على توهم أنّ الفاء غير موجودة[١٢٣]، وهذا النوع معاكس للنوع الأول، فالعطف على توهّم وجود عامل يختلف عن العطف على توهم عدم وجود العامل، ففي الآية الكريمة توهم لسقوط الفاء، والجامع بين النوعين توهّم ما يقتضي تسويغ الحركة الإعرابيّة إذا توافر في النصّ قاعدة يمكن أن تعضد تفسير الشكل الخارجي

للنص، وأويّد ذلك بمعنى مقبول ينسجم مع التسويغ الإعرابي.

إنّ المعادلة المختصرة لتشكيل الأنماط المحتملة في باب عطف التَّوهم، مخالفة للقواعد السابقة مخالفة صريحة، ولذلك هي إلى باب المبالغة أقرب منها إلى باب التقدير والتأويل الذي يمكن الاعتداد به وعدّه قياسيّاً، كما هي الحال في العطف على الموضع. وقد يفضي الأخذ بها إلى لبس في تقدير العوامل، ويمكن توجيه كثير من الأنماط الخاطئة وفقاً لهذه المعادلة وبالتالي إجازة الخطأ في التركيب اللغوي ممّا ينتهي إلى وصف اللغة بالغموض واللبس.

ويرتبط التوهّم ارتباطاً وثيقاً بأصل الاستحسان؛ الذي يعنى ترك قياس الأصول لدليلٍ؛ لأنّ التوهّم فيه بعض مظاهر ترك الأصول، ويعتمد عليه النحاة اعتماداً كبيراً في توجيه ما خالف الأصول، ولذلك يرون في الاستحسان أصلاً يمكن إخضاع التوهّم لسلطانه، وإن كان من الأصول الضعيفة التي لم يعتدّ بها طائفة من العلماء[١٢٤].

أمّا بالنسبة للسماع وأثره في هذه المسألة، فيمكن أن نبحث ذلك من خلال قضيتين هما: الشاهد القرآني، وشواهد عطف التَّوهم الشعرية.

أولاً: الشواهد القرآنية:

لا نستطيع حتماً أن نجترئ على النصّ القرآني ونطبّق عليه نظرية تعدّد التوجيهات النحويّة بما يفسر كل الصّور الشكلية الاحتمالية للتركيب؛ لأنّ القرآن نص مقدّس، يتّسق فيه تماماً شكل الجملة الخارجي مع المعنى، وزيادة على ذلك ثمة أصول تجب مراعاتها ما أمكن في التعامل مع النصّ القرآني، فالحملُ على اللفظ فيه أولى من الحمل على المعنى[١٢٥]، والحمل على الظاهر أولى من التقدير وأقوى[١٢٦]، والعطف على التّوهم لا ينقاس ولا يحمل عليه القرآن ما وجدتَ عنه مندوحة[١٢٧].

إنّ هذه المسألة كانت موضع عناية من العلماء والمفسّرين، فمكي ابن أبي طالب القيسيّ يربط توجيه اللفظ بالمعاني التي تختلف باختلاف الحركات لتفهم ما أراده الله من عباده، فبمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال[١٢٨]. أمّا أبو حيّان،

فلا يجيز في القرآن ما يجيزه النُّحاة في الشعر من سلوك التقادير البعيدة والتراكيب القلقة. ويقول: "لا نسلك إلاّ الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها عن التكلّف، وأسوغها في لسان العرب، ولسْنا كمنْ جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى، يحمّله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات"(١٢٩).

ولذلك لا تثريب على النُّحاة الذين نفوا التَّوهم عن القرآن، وقالوا إنَّه لا يجيء إلاّ في الشعر(١٣٠)؛ لأنّهم رأوا فيه باباً من أبواب سرد جميع الاحتمالات التي يحتملها اللفظ أي الشكل الخارجي للجملة، ولذلك نجد قلّة من العلماء نصُّوا على التَّوهم في بعض الآيات القرآنية، مثلما نجد جمهورهم يحمل النصّ على أيسر التأويلات وأقربها للمعنى والحمل على الظاهر، وقلّما يكون الحمل على التَّوهم موضع اختيار من العلماء، بل هو وجه من الوجوه المحتملة ربما يوسم بالضعف.

وممّا حمل على عطف التّوهم في القرآن الكريم، قوله تعالى: **﴿رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾**(١٣١).

قرأ أبو عمرو بالنَّصب، وإثبات الواو، وقرأ الباقون بالجزم(١٣٢). وذكر سيبويه أنّ الخليل حمل جزم (أكُنْ) على العطف على التَّوهم أي توهَّم جزم أصدق وسقوط الفاء، وقال هذا كقول زهير:

بَدَا لِي أنّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئَاً إذَا كَانَ جَائِيَا

فإنّما جرّوا هذا (سابق) لأنّ الأول يدخله الباء، فجاء الثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهَّموا هذا(١٣٣). وقد حمل سيبويه هذا البيت الذي قاس عليه الخليل الآية على الغلط(١٣٤). وحملها على التَّوهم الزمخشري الذي اكتفى بذكر رأي الخليل وسيبويه(١٣٥). أمّا المبرّد فذهب إلى حملها على العطف على الموضع، والتقدير: إن أخّرتني أصدقْ وأكنْ(١٣٦). وهذا مذهب ابن عطية، وأبي علي الفارسي، وبه أخذ أبو حيّان(١٣٧)، والسمين الحلبي(١٣٨)، وهو اختيار مكي(١٣٩). وهو الأولى؛ لأنّ

العطف على الموضع قياسي بإجماع النحاة[١٤٠]. والموضع ثابت في الآية لكونه جواب طلب، فهو كالعطف في قوله تعالى: ﴿**وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً وَمِنَ الصَّالِحِينَ**﴾[١٤١]، ولا يمكنُ القول إنّ كهلاً معطوف على توّهم قوله: وكلّم النّاس رضيعاً في المهد وكهلاً. وتأثير الطلب في (فأصدق) ماثل بدليل فاء السببيّة ونصب الفعل[١٤٢].

وعلى هذا فحمل الآية على التَّوهم بعيد، والأولى حملها على العطف على الموضع، لا سيما أنّ في جزم (أكنْ) دلالة على قوة المعنى والجزم بالحلول مع الصالحين إذا تمّ الجواب، وهو (أصدقَ). وأرى أنّ هذه الجزم متوافق مع المعنى؛ لأنّها لو حملت على النصب وهي قراءة أبي عمرو، لكانت منصوبة عطفاً على جواب التمنّي الذي قد لا يتحقّق في قوله: ﴿**لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي**﴾.

وحمل على التَّوهم قوله تعالى: ﴿**وَمِن وَرَاء إِسْحَقَ يَعْقُوبُ**﴾[١٤٣] قرأه ابن عامر وحمزة وحفص بالنّصب (يَعْقُوبَ)، ورفعه الباقون[١٤٤]. وذهب الزمخشري في تأويل النصب "كأنّه قيل: ووهبنا إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة: "ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ"؛ أي بالعطف على التَّوهم[١٤٥]. ونصّ العكبري على أنّ قراءة (يعقوبَ) بالفتح فيها وجهان: الأول أنّ الفتحة للنّصب، إمّا أنّه معطوف على موضع إسحاق، أو منصوب بفعل محذوف، أي ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوبَ، والوجه الثاني: أنّ الفتحة للجرّ وهو معطوف على لفظ إسحاق، أي فبشرناه بإسحاق وبيعقوب، وفي العطف ضعف بسبب الفصل[١٤٦].

وذكر مكي بن أبي طالب هذه الأوجه واختار منها النصب بفعل مضمر[١٤٧]، وهو الأظهر عند أبي حيّان؛ لأنّ البشارة فيها معنى الهبة، وقال: إنّ ذلك مذهب أبي علي الفارسي، ونفى العطف على التَّوهم في هذه الآية[١٤٨]. وقد سبقه ابن جني إلى اختيار النصب بفعل محذوف موافقاً بذلك شيخه أبا علي الفارسي[١٤٩].

وإذا كان الحمل على الظاهر سائغ في هذه الآية، وهو قياسي، وأيّده جمهور النحاة، فلا وجه للقول بعطف التَّوهم فيها؛ لأنّه مخالف للظاهر وفيه تكلّف بيّن.

وممّا حمل على عطف التَّوهم من الكتاب العزيز، قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾(١٥٠). وذكر العكبري في هذه الآية ثلاثة أوجه(١٥١):

الأول : جرٌّ (مَنْ) عطفاً على الكاف في حسبك، وهو لا يجوز عند البصريين؛ لأنّ العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار لا يجوز.

الثاني: (مَنْ) في موضع رفع ؛ إمّا عطفاً على اسم الله، أو خبر لمبتدأ محذوف.

الثالث: (مَنْ) في موضع نصب بفعل محذوف دلّ عليه الكلام؛ أي يكفيك ويكفي مَن اتّبعك.

ونصّ أبو حيّان على أنّ بعض المفسرين ومنهم الشعبي وابن عطية ذهبوا إلى أنّ (مَنْ) في محل نصب على توهُّم أن (حسبك) بمعنى يكفيك، وهو عطف على التَّوهم الذي يسمّى في القرآن العطف على المعنى، واختار أبو حيّان الحمل على الظاهر فتكون (من) في موضع رفع عطفاً على ما قبلها (الله) أي حسبك الله والمؤمنون؛ لأنّ حسبك ليس ممّا تكون فيه الكاف في موضع نصب؛ لأنّها إضافة محضة(١٥٢).

وثمّة توجيهات أُخرى في هذه الآية، هي أقرب إلى الحمل على الظاهر من حملها على العطف على التَّوهم الذي قال به الفرّاء واختاره ابن عطية. ومنها تقدير حذف مضاف، أي حسبك وحسبُ من اتّبعك، أو أن تكون الواو بمعنى مع، أو أن تكون حسبّ اسم فعل، وغير ذلك(١٥٣).

وممّا حمل على التَّوهم قوله تعالى: ﴿**فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُواْ عَلَى مَا أَسَرُّواْ فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ * وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُواْ**﴾(١٥٤) قرأ أبو عمرو (ويقولَ) بالنّصب(١٥٥)، حملاً على المعنى (التَّوهم) فهي منصوبة عطفاً على (أن يأتي). إذ معنى فعسى الله أن يأتي، فعسى أن يأتي الله، ولا يصحّ العطف على لفظ أن يأتي؛ لأنّه لا يصحّ أن يقال: فعسى الله أن يقول المؤمنون(١٥٦). ولعلَّ في حملها على الظاهر أولى من حملها على المعنى، إذ إنّ التقدير: فعسى الله أن يأتي، وعسى أن يقولَ الذين آمنوا، وهو اختيار مكي، ولا محوج إلى تقدير التَّوهم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا**﴾(١٥٧)،

ذهب بعض النحاة والمفسِّرين إلى أنّ المعنى: ألَمْ تَرَ إلى كالذي حاجَّ، فعطف كالذي عليها[١٥٨]، وذهب أبو حيّان وابن هشام إلى أنّ التَّوهم: حصل بسبب طول الآية التي قبلها[١٥٩]، وهي **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رِبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾**[١٦٠].

ويمكن أن تحمل هذه الآية على أنّ الآية الأولى تضمّنت مثلاً مثل به الله **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَآجَّ ...﴾** ولهذا جاءت الكاف في الآية الثانية للدلالة على المثل والتشبيه الذي قبلها، والمثال يشبه بعضه ببعض، ولذلك نظائر في القرآن منها: **﴿مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾**[١٦١].

ولما كانت الآية السابقة قد خلت من لفظة مثل، جاءت الآية الثانية متضمّنة للكاف دلالة على التمثيل[١٦٢]. وزيادة على ذلك ثمّة تأويلات أُخرى في الآية تعدّ من باب الحمل على الظاهر[١٦٣].

وممّا حمل على عطف التَّوهم قوله تعالى: **﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾**[١٦٤]. قرأ حفص بالنَّصب (فاطَّلعَ) على أنّ ذلك جواب لعلَّ لأنّها غير واجبة كالأمر والنهي، وقرأ الباقون بالرَّفع عطفاً على اللفظ[١٦٥]. وذهب الزركشي إلى أنّ النصبّ من باب العطف على التَّوهم؛ لأنّ المعنى لَّعَلِّي أن أبلغ؛ لأنّ خبر لعل يقترن بأنّ كثيراً[١٦٦]، وعلى ذلك نصّ أبو حيّان[١٦٧]، وذكر السمين الحلبي في النصب ثلاثة أوجه:

الأول : أنّه جواب الأمر في قوله "ابنِ لي صَرْحَاً" فنصب بأن مضمرة.

الثاني: منصوب على التَّوهم، وهو مذهب أبي حيّان.

الثالث: أن ينصب على جواب الترجّي في لعلّ وهو مذهب الكوفيين[١٦٨].

ولعل في مذهب الفرّاء والكوفيين بنصبها على أنّها جواب الترجّي المشبه بالتمنّي، وهو ما اختاره الزمخشري وأيّده ابن مالك[١٦٩]، ما يُعدُّ من باب الحمل على الظاهر، ولذلك لا حاجة إلى التكلّف في حملها على عطف التَّوهم.

والقول نفسه في قوله تعالى: ﴿**أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى**﴾[١٧٠]، قرأ عاصم بالنَّصب على الجواب بالفاء (لعلّ): وعلى إضمار (أن)، وقرأ الباقون بالرَّفع[١٧١]. والنَّصب جواباً للترجّي مذهب الكوفيين[١٧٢]، وقيل منصوب بأنّ مضمرة، وهو مذهب البصريين[١٧٣]. ونصّ أبو حيان على أنّ النصب عطف على التَّوهم؛ لأنّ خبر لعلّ جاء مقترناً بأنّ في النظم كثيراً والنثر قليلاً، فمن نصب توهَّم أنّ الفعل المرفوع الواقع خبر كان منصوب ب (أن) والعطف على التَّوهم كثير، وإن كان لا ينقاس[١٧٤].

وحمل على العطف على التَّوهم قوله تعالى: **كَيْفَ يَهْدِي اللّهُ قَوْمًا كَفَرُواْ بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُواْ أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ**﴾[١٧٥]، ذكر السمين في "وشَهِدوا" في هذه الآية ثلاثة توجيهات[١٧٦]:

الأوّل : أنها معطوفة على "كفروا" (وكفروا) في محل نصب نعتاً لقوم. وإلى ذلك ذهب ابن عطية والحوفي والعكبري. وقد ردّ هذا الوجه مكي؛ لأنّه لا يجوز عطف شهدوا على كفروا لفساد المعنى.

الثاني: أنّها في محل نصب على الحال من ال (واو) في كفروا والعامل فيها الرافع لصاحبها وقد مضمرة.

الثالث: أن يكون معطوفاً على إيمانهم لما تضمّنه من الانحلال لجملة فعليّة، والتقدير بعد أن آمنوا وشهدوا، وهو مذهب الجماعة.

وذهب الزمخشري إلى أنّ (شهدوا) عطفٌ على ما في إيمانهم من معنى الفعل؛ لأنّ معناه: أن آمنوا، وشبهه بقوله تعالى: ﴿**فأصَّدَّقَ وأكُنْ**﴾. وقول الشاعر: (ولا ناعبٍ)؛ أي أنّه حمله على توهُّم وجود ما يسوِّغ العطف عليه في الجملة[١٧٧].

ولا حاجة إلى تقدير التَّوهم في هذه الآية، إذ يمكن أن يُعدُّ ذلك من قبيل عطف الفعل على الاسم لصحّة تقديره بفعل، ويكون من باب عطف الفعل على الاسم المشتقّ، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا**﴾[١٧٨]. وهذا عطف شائع في العربيّة[١٧٩].

وممّا حمل على التَّوهم قوله تعالى: ﴿**إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ * وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ**﴾[١٨٠].

وذهب الزركشي إلى أنّ حفظاً معطوفة على معنى الآية السابقة، والتقدير إنّا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء وحفظاً[١٨١]. وذهب جمهور النحاة إلى أنّها منصوبة بفعل مضمر، والتقدير وحفظناها حفظاً[١٨٢].

وحمل أبو البقاء العكبري العطف في قوله تعالى: ﴿**وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُم بَطْشًا فَنَقَّبُوا فِي الْبِلاَدِ هَلْ مِن مَّحِيصٍ**﴾[١٨٣] على التَّوهم أي التقدير: بطشوا فنقبوا[١٨٤]. وذهب الزمخشري إلى أنّ الفاء لا تفيد التعقيب، والمعنى: أردنا إهلاكها[١٨٥]. ويمكن حمل هذه الآية على قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**﴾[١٨٦]. فالاستعاذة سابقة للقراءة، ويكون المعنى، كم من قرية أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا. فيكون البأس تابعاً للإرادة[١٨٧].

لعلّ هذه أشهر المواضع التي حملت على عطف التَّوهم في القرآن الكريم، وثمّة شواهد أخرى كان العطف على التَّوهم فيها وجهاً من الأوجه المختلفة التي ذهب إليها النُّحاة في توجيه بعض الآيات، ومنها قراءات شاذّة[١٨٨]، ولا يمكن حصرها في هذه الدراسة رغبة في الاختصار[١٨٩]. ويمكن القول: إنّ التَّوهم واحد من أضعف التأويلات وأبعدها عن الظاهر، وقلّما طالعني إجماع عليه في آية من الآيات، وكثيراً ما كان القول به رأياً انفرد به عالم أو عالمان من باب الحرص على ذكر جميع الأوجه الممكنة في توجيه الآية أو الشّاهد، ولهذا لا أتردّد في الدعوة إلى عدم حمل شيء من القرآن عليه؛ لأنّ ما حمل عليه من القرآن وقراءاته كان فيه أكثر من وجه للحمل على الظّاهر الذي يمكن الأخذ به بعيداً عن التقدير والتأويل المبالغ فيهما.

ثانياً: الشواهد الشعريّة:

ذهب بعض النحاة إلى أنّ عطف التَّوهم مقصور على الشعر، ولا يجوز أن يحمل عليه القرآن الكريم، إذ يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر، ويمكن تحميله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات[١٩٠]، وعلى الرغم من ذلك ضبط العلماء طرائق

الاستشهاد بالشعر، فإذا جاز أن يُحْمل البيت على وجه سائغ في العربيـــة، فقـــد ســـقط الاحتجاج به[١٩١]، ولا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله[١٩٢]، وإذا جاء البيت برواية مخالفة يعتدُّ بالرواية التي توافق الظاهر[١٩٣]. ولذلك لا غرابة أن نجـــد ســـيبويه يغلّط بعض الشواهد الشعرية التي حملت على التَّوهم، ويصفها بأنها لغة رديئـــة، وأنّهـــا بعيدة كل البعد[١٩٤]، وعند إمعان النظر في الشواهد الشعريّة التي حملت علـــى عطـــف التَّوهم، نجد أنّها تنقسم إلى قسمين:

- الشواهد التي جاءت بروايتين أو أكثر.
- الشواهد التي لا يعرف قائلوها.

أ) ما جاء بروايتين أو أكثر:

ممّا حمل على عطف التَّوهم قول زهير ويروى لِخرْمة الأنصاري، كما نُسِبَ إلى عبد الله بن رواحة[١٩٥].

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سَابِـــقٍ شَيْئَـــاً إذا كَانَ جَائِيَـــا

وهو ممّا توارثه لاحق عن سابقٍ من العلماء على أنّه عطفَ (سابقٍ) علـــى تـــوهُّم دخول الباء في خبر ليس، والرواية الصحيحة في ديوان زهير "ولا سابقي شـــيء"[١٩٦]، وهي رواية نصَّ عليها ثعلب[١٩٧]. وذكر سيبويه هذا الشاهد بالنَّصب "ولا ســـابقاً"[١٩٨]. وأمام هذه الروايات نستطيع القول: إنّ الاستشهاد به سقط، وإذا جاز أن يحمـــل الشـــاهد على وجه سائغ فقد سقط الاحتجاج به[١٩٩]، ولهذا خطأه سيبويه؛ لأنّ تقدير عمل حـــرف الجرّ المحذوف أمر مرفوض بإجماع النُّحاة باستثناء بعض الشواهد التي حملـــت علـــى الشّذوذ، ومن ذلك أيضاً قول الأخوص الرياحي، ويروى للفرزدق[٢٠٠]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِيْنَ عَشِيْرَةً ولا نَاعِـــبٍ إلاّ بِبَيْـــنٍ غُرَابُهَـــا

والاستشهاد به جر (ناعبٍ) عطفاً على توهُّم جرِّ خبر لـــيس، وورد هـــذا الشـــاهد بالنصب، وهي رواية ذكرها سيبويه[٢٠١]، ولذلك لم يُجز المبرّد إلاّ النَّصب في (ناعب)؛ لأنّ حروف الجرّ لا تضمر، ووافقه في ذلك البغدادي[٢٠٢]. والقول فـــي هـــذا الشّـــاهد كالقول في سابقه من حيث سقوط الاحتجاج به.

ومن ذلك قول الأعشى:

إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا أَو تَنْزِلُــونَ فَإِنّا مَعْشَــرٌ نُــزُلُ

ذهب الخليل إلى أنّ (تنزلون) معطوفة على معنى (إن تَركبوا) أي عطــفٌ علــى التَّوهم، وشبهه بقول الشاعر "ولا سابقٍ شيئا"، وذهب يونس إلى أنّه مرفوع على القطع، أي أو أنتم تنزلون، أو على معنى بل، ووافقه سيبويه في ذلك، وقال فيمــا ذهــب إليــه الخليل" والاشراك على هذا التَّوهم بعيدٌ كبعد ولا سابقٍ شيئا[٢٠٣]، والروايــة الصــحيحة لهذا الشاهد في ديوان الأعشى هي[٢٠٤]:

قَالُوا الرُّكُوبُ، فَقُلْنَا تِلكِ عَادَتُنَا أو تَنْزِلُــونَ فإِنَّا مَعْشَــرٌ نُــزُلُ

وبذلك يسقط الاحتجاج بهذا الشاهد بناءً على هذه الرواية، وزيادة على ذلك يمكــن حمل الرواية الأولى على الاستئناف أو القطع، ولا حاجة إلى تقدير التَّوهم، وممّــا جــاء على أكثر من رواية قول ابن الدمينة، ونسب أيضاً للأخوص الرِّياحي[٢٠٥]:

أحَقَّاً عِبَــادَ اللهِ أنْ لَسْتُ صَادِرَاً ولا وَارِداً إلاّ عَلَــيَّ رَقِيــبُ
ولا سَالِكٍ وَحْدِي ولا في جَمَاعةٍ من النَّــاسِ إلاّ قيلَ إنّهُ مُريــبُ

بعطف "ولا سالك"، على توهُّم دخول الباء على خبر لستُ، والرواية الصحيحة للشــاهد في ديوان ابن الدمينة بالنَّصب (ولا سالكاً)، وجميع الأسماء التي جاءت معطوفة على خبــر ليس في الأبيات التالية وردت بالنَّصب (وارداً)، (ناظراً)، (ماشياً) [٢٠٦]، وبذلك لا شاهد فــي هذا البيت لأنّه جاء على الأصل، وممّا حمل على عطف التوهّم قول الفرزدق[٢٠٧]:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَتَةً إِليَّ وَلا دَيْــنٍ بِهُــا أَنَا طَالِبُــهُ

بجر (دين) عطفاً على توهّم دخول الباء في المصدر المؤوّل، علماً أنّ هذا الشــاهد حمل على إسقاط حرف الجرّ من (دينٍ)، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون[٢٠٨]، كمــا حمــل على العطف محل أن تكون لأنّ أصله (لأن تكون)، وهذا ما ذهب إليــه ســيبويه[٢٠٩]. وبذلك يسقط الاحتجاج به ما دام يمكن حمله على وجه سائغٍ في العربيّة.

ب- ما لا يعرف قائله:

ثمّة شواهد حملها النُّحاة على عطف التَّوهم، وهي ممّا لا يعرف قائلها، والشاهد الذي لا يعرف قائله لا يجوز الاحتجاج به، وقد تكون هذه الشواهد موضوعة، وربما تكون برواية أُخرى لو اهتدينا إلى قائلها، ومن ذلك قول الشاعر(٢١٠):

مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامَاً ولا بَطَلٍ إذْ لم يَكُنْ للهوى بالحَقِّ غَلاّبَا

ويروى هذا الشاهد بلا نسبة فيما وقفت عليه من المصادر، ويحمل على جرِّ (بطل) عطفاً على توهُّم دخول الباء في خبر (ما). والقول نفسه في قول الشاعر(٢١١):

وما كُنْتَ ذا نيْربٍ فِيهُمُ ولا مُنْمشٍ فِيْهُمُ مُنْمَلِ

وقول الآخر(٢١٢):

أجدُّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رأئي رَامَةَ ولا عَاقِلٍ إلاّ وأنتَ جَنِيبُ

ولا مُصْعِدٍ في المُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ ولا هَابِطٍ ما عِشْتَ هَضْبَ شَطِيْبِ

وثمّة شواهد أُخرى، استُشهِد بها على عطف التَّوهم لا يعرف قائلوها(٢١٣)، ووصفها الأنباري بأنّها تؤول بما لا يلتفت إليه، ولا يقاس عليه، فإذا كان الأمر كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه، مع قلّته في الاستعمال وبعدِه عن القياس(٢١٤).

وثمّة شواهد شعرية نصّ بعض النُّحاة على التَّوهم فيها، علماً أنّها من باب الحمل على الموضع؛ وسبب ذلك أنّهم حملوها على العطف على المعنى، الذي يشمل العطف على الموضع والعطف على التَّوهم، فكان الأمر من باب الخلط بين النوعين، ومن أمثلة ذلك، قول لبيد بن ربيعة(٢١٥):

فإنْ لَمْ تَجِدْ من دُونِ عَدْنَانَ والِدَاً ودُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

نصّ المبرد على أنهم يجرُّون (دون) الثانية وينصبونها، لاشتمال المعنى عليهما جميعاً(٢١٦). وذهب الأزهري إلى أنّ نصب (دون) الثانية حملاً على موضع الأولى، فهي منصوبة بتجد(٢١٧).

إنّ هذه الشواهد التي حملت على عطف التَّوهم، وغيرها ممّا لم أذكره رغبة في

الاختصار[٢١٨]، تكشف أنّ تطويع الشاهد ليوافق القاعدة مسألة بيّنة في هذه الظاهرة، فالشواهد الشعرية، إمّا أن تكون روايتها الصحيحة جاءت موافقة للأصل ولا حجة فيها، وإمّا أن تكون مجهولة القائل فيسقط الاحتجاج بها، وربّما يمكن حملها على وجه سائغ في العربية، فلا يصحّ الاحتجاج بها، وهي مع قلّتها كانت توصف بالبعد، والغلط، وعدم القياس، ومما لا يلتفت إليه، وهذه دلائل على عدم الاعتداد بعطف التَّوهم في العربيّة.

وبناءً على ذلك يمكن القول إنّه لا يجوز أن يحمل القرآن على التَّوهم، لما بيّناه سابقاً من مسوّغات؛ لأنّ معظم النُّحاة تجنّبوا وصف القرآن بذلك، وسَمَوا به عن هذا الوصف، وجاءت الشواهد الشعرية لتكشف أنّ العطف على التَّوهم مظهر بالغ التكلّف في تأويل النصّ وإخضاعه للقاعدة وتسويغ الحركة الإعرابيّة على حساب جملة من الأصول النحويّة التي أصلها النحاة سواء أفي بناء القاعدة النحويّة، أم تحديد ضوابط الاستشهاد بالشواهد.

ويمكن القول إنَّ العطف على التَّوهم مظهر من مظاهر تأويل الشكل الخارجي للجملة، وفق الاحتمالات الإعرابيّة التي تجيزها النظرية النحويّة المبنيّة على أساس تسويغ الحركة بالعامل، وتأويلها بما يمكن أن يعضد هذه الاحتمالات من معنى يتوافق مع القاعدة، وإن كان ذلك على حساب الأصول النحويّة وبعض القواعد المستنبطة بالاستقراء للأداء اللّغوي، وما حدَّده النُّحاة من معايير في الاستشهاد بالشواهد لا سيما الشعريَّة منها.

والذي أراه أنّ تلك الشواهد، لا سيما القرآنيّة منها، يمكن أن تُحمل على وجه سائغٍ في العربيّة، أقرب إلى الظاهر منه إلى التأويل والتقدير المبالغ فيهما، فنكون بذلك قد وافقنا القواعد والأصول دون الحاجة إلى ليٍّ النصّ والقاعدة معاً والتمسّك بلزوم ما لا يلزم.

الهوامش:

(١) السيوطي (ت ٩١١هـ(، **الأشباه والنظائر**، ط١، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج٣، ص٢٠٩ – ٢١٠. وانظر كذلك: السيوطي (ت ٩١١هـ(، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، بيروت، ١٣٧٥هـ/١٩٧٩م، ج٥، ص٢٧٧. وانظر كذلك: السيوطي (ت ٩١١هـ(، **الإتقان في علوم القرآن**، ط١، مراجعة: توفيق سعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٩٦م، ج٢، ص٥٨١–٥٨٢.

(٢) ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ(، **الخصائص**، تحقيق: علي النجّار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ج٢، ص٤١٣– ٤٣٧. وانظر كذلك: محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة، ق١، ج٣، ص٢٨٤– ٢٩٥.

(٣) عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ(، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ط٣، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ج٤، ص١٥٨.

(٤) السيوطي، **همع الهوامع**، ج٥، ص٢٧٧.

(٥) أبو العبّاس المبرّد (ت ٢٨٥هـ(، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٦هـ، ج٣، ص٢٨١.

(٦) الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ(، **كشف المشكل في النَّحو**، ط١، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص٦٣٦.

(٧) انظر: سيبويه (ت١٨٠هـ(، **الكتاب**، ط١، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ج٢، ص٦٦–٦٩. وانظر: المبرد، **المقتضب**، ج٣، ص٢٨١– ٢٨٥. ابن السراج (ت٣١٦هـ(، **الأصول في النحو العربي**، ط١، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج٢، ص٦١–٦٨. ابن هشام (ت٧٦١هـ(، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط١، تحقيق: أبو عبد الله الجنوبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج٢، ص١٢٠–١٢٣. وانظر: عبد الفتاح الحموز، **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج٢، ص١٢١٥.

(٨) الحيدرة، **كشف المشكل**، ص٦٣٦.

(٩) ابن منظور (ت ٧١١هـ(، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ج٤، ص٦٤٤، مادة (وهم).

(١٠) محمد اللبدي، **معجم المصطلحات النحويّة والصرفية**، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢٤٦.

(١١) محمد عبادة، **معجم مصطلحات النحو والصّرف والعروض**، ط١، دار المعارف، القاهرة، ص٢١٢.
(١٢) عبد الله أحمد جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة، مكتبة الآداب، القاهرة**، ط١، ٢٠٠١م، ص٣٠.
(١٣) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٣.
(١٤) انظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٢، ص١٠٢- ١١٥. الحموز، **التأويل النحوي**، ط٢، ص١١٧٠- ١١٧١. بهجة الأثري، **مزاعم بناء اللغة على التوهم، مجلة المجمع العلمي العربي**، مجلد ١٥، ١٩٧٦م، ص٧١٩-٧٢٤.
(١٥) ابن جنّي، **الخصائص**، ج٢، ص٤٢٥.
(١٦) المبرّد، **المقتضب**، ج٣، ص٢٨١.
(١٧) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٢، ص٦٥.
(١٨) فاضل السامرائي، **معاني الأبنية في العربيّة**، ط١، بغداد، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص٣٥٨.
(١٩) الزجّاج (ت ٣١٦هـ)، **إعراب القرآن**، ط٣، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٦م، ص٦١٦- ٦٣٠.
(٢٠) ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤١٣-٤٣٠.
(٢١) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٣-١٢٧.
(٢٢) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٤، ص١٥٨.
(٢٣) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٢، ص٦٥.
(٢٤) السامرائي، **معاني النحو**، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٩٠م، ج١، ص٢٥٨.
(٢٥) أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٥٤هـ)، **البحر المحيط**، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج٨، ص٢٧٥.
(٢٦) الصبّان (ت ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج٣، ص٦٧.
(٢٧) السامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص٢٥٩.
(٢٨) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٩.
(٢٩) ابن جني، **المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ط١، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٢، ص٣٠٠.
(٣٠) عبد العزيز مطر، **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٨١م، ص٢٦٤- ٢٦٥.
(٣١) رمضان عبد التواب، **التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة،

دار الرفاعي، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م، ص٧٧.

(٣٢) محمد عبدو فلفل، التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً، **مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني**، العدد ٥٩، السنة الرابعة والعشرون، ٢٠٠٠، ص١٣٩-١٨٠.

(٣٣) عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص٤٨-٨١.

(٣٤) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٣.

(٣٥) الصبّان، **حاشية الصبّان**، ج٣، ص٨٩.

(٣٦) السيوطي، **الإتقان**، ج٢، ص٥٨٢.

(٣٧) محمود حسن الجاسم، أسباب التعدّد في التحليل النحوي، **مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني**، العدد ٦٦، السنة الثامنة والعشرون، ٢٠٠٤م، ص١١٧ - ١٤٠.

(٣٨) عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص٨٦ - ١٣٨.

(٣٩) سورة المنافقون، آية ١٠.

(٤٠) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص١٠٠-١٠١.

(٤١) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥١.

(٤٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٦٥.

(٤٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص١٥٥، و ج٤، ص١٦٠.

(٤٤) سورة المنافقون، آية ١٠.

(٤٥) الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج٤، ص١١٢.

(٤٦) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٩.

(٤٧) سورة الفاتحة، آية ١.

(٤٨) يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ج١، ص٢٤.

(٤٩) سورة النحل، آية ٨.

(٥٠) سورة النحل، آية ٥.

(٥١) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج٢، ص٩٧.

(٥٢) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج١، ص١٣٦، ١٣٧، ٢٢٠، وانظر كذلك: عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص٣٧-٣٨.

(٥٣) المبرّد، **المقتضب**، ج٢، ص٢٣٨ - ٢٣٩، ج٣، ص٢٨١- ٢٨٥، وج٤، ص١٥٢-١٥٣.

(٥٤) المبرّد، **المقتضب**، ج٢، ص٣٣٩.

(٥٥) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج٢، ص٦١ – ٦٨.

(٥٦) ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٣٥٢.

(٥٧) الزجّاج، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٦١٦– ٦٢٨.

(٥٨) سورة البقرة، آية ٢٥٩.

(٥٩) سورة البقرة، آية ٢٥٨.

(٦٠) الزجّاج، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٦٢٠.

(٦١) سورة المنافقون، آية ١٠.

(٦٢) الزجّاج، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٦٢٠.

(٦٣) الزجّاج، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٧٣٦ – ٧٤٠.

(٦٤) سورة آل عمران، آية ٦٤.

(٦٥) أبو جعفر النحّاس (ت ٣٣٨هـ(، **إعراب القرآن**، ط٣، تحقيق: زهير غازي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ج١، ص٣٨٣.

(٦٦) النحّاس، **إعراب القرآن**، ج٤، ص٤٣٦–٤٣٧.

(٦٧) سورة هود، آية ٧١.

(٦٨) أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ(، **الحجّة للقرّاء السبعة**، وضع هوامشه وعلّق عليه كامل الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م، ج٢، ص٤١٢–٤١٣.

(٦٩) سورة المنافقون، آية ١٠.

(٧٠) سورة غافر، آية ٣٦، ٣٧.

(٧١) أبو علي الفارسي، **الحجّة**، ج٢، ص٢٨٣، وج٣، ص٣٥١، وج٤، ص٤٤. وانظر عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص٣٨–٣٩.

(٧٢) ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٢٥ – ٤٢٦.

(٧٣) الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ(، **المفصّل في علم اللغة**، ط١، قدّم له وراجعه وعلّق عليه: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ١٩٩٠م، ص٣٠٦.

(٧٤) سورة المنافقون، آية ١٠.

(٧٥) ابن مالك (ت ٦٧٢هـ(، **شرح التسهيل**، ط١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق صبحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، ج١، ص٣٧٠ – ٣٧٢.

(٧٦) الصبّان، **حاشية الصبّان**، ج١، ص٢٥٠.

(٧٧) السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ(، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ط١، تحقيق: أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ج١، ص٣٤٥؛ وج٣، ص٣٠٢.

(٧٨) ابن هشام، **مغنّي اللبيب**، ج٢، ص١٢٣-١٢٨.
(٧٩) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٢، ص٥٥١.
(٨٠) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج١، ص١٩.
(٨١) الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ص١١٢-١١٣.
(٨٢) الزركشي، **البرهان**، ج٤، ص١١١-١١٢.
(٨٣) السيوطي، **الإتقان**، ج٢، ص٥٨١-٥٨١؛ **والأشباه والنظائر**، ج٣، ص٢٠٩- ٢١٠؛ **وهمع الهوامع**، ج٥، ص٢٧٧.
(٨٤) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٤، ص١٥٨.
(٨٥) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٤، ص١٥٨-١٥٩.
(٨٦) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٨، ص٢٥٢.
(٨٧) عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص٣٣-٤٢.
(٨٨) محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، ج٣، ص٥١٩-٥٢٠.
(٨٩) خليل الحسون، **النحويون والقرآن الكريم**، ط١، مكتبة الرسالة، عمّان، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص١٩١.
(٩٠) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ط٨، دار المعارف، القاهرة، ج٣، ص٦٥٩.
(٩١) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج١، ص٦٠٩-٦١٠.
(٩٢) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٣، ص٣٤٨.
(٩٣) عبّاس حسن، **النحو الوافي**، ج٢، ص٥٣٥.
(٩٤) محمد بهجة الأثري، **مزاعم بناء اللغة على التوهّم**، ص٧١٩-٧٤٥.
(٩٥) فلفل، **التوهّم أو القياس الخاطئ**، ص١٣٩-١٨٢.
(٩٦) الحموز، **التأويل النحوي**، ج٢، ص١١٦٧-١١٩٢.
(٩٧) الحموز، **التأويل النحوي**، ج٢، ص١٢١٤.
(٩٨) السامرائي، **معاني النحو**، ج١، ص١٨٨.
(٩٩) سيد رزق الطويل، ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفيّة، **مجلة كلية اللغة العربية**، جامعة أم القرى، العدد الأول، سنة ١٩٨٢/١٩٨١، ص٨١-٩٨.
(١٠٠) عبد الله جاد الكريم، **التوهّم عند النحاة**، ص٢٥٦.
(١٠١) السيوطي، **الإتقان**، ج٢، ص٥٨٢.
(١٠٢) فلفل، **التوهّم أو القياس الخاطئ**، ص١٧٣-١٨٠.
(١٠٣) عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص٢٤١.
(١٠٤) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٩١. المبرّد، **المقتضب**، ج٢، ص٣٣٦. ابن جنّي، **سرّ صناعة**

الإعراب، ط١، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ج١، ص١٣٢.

(١٠٥) أبو بركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ(، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ص٢٨١، ٣٩٦.

(١٠٦) الأنباري، **الإنصاف**، ج٢، ص٣١٧.

(١٠٧) الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٢٥٢، وج٢، ص٧٩٦.

(١٠٨) السيوطي (ت ٩١١هـ(، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمّد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ج١، ص٢٢٩.

(١٠٩) الحيدرة، **كشف المشكل**، ص٦٤٣.

(١١٠) الصبّان، **حاشية الصبّان**، ج١، ص٢٥٠.

(١١١) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٧٠.

(١١٢) ع ت: رمز للعامل المتوهَّم. و (م ع): معطوف عليه، م= معطوف.

(١١٣) سورة الأنفال، الآية ٦٤.

(١١٤) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٤، ص٥١٥. وانظر: أبو بقاء العكبري (ت ٦١٦هـ(، **التبيان في إعراب القرآن**، ط٢، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج٢، ص٦٣١.

(١١٥) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٣.

(١١٦) سورة هود، آية ٧١.

(١١٧) أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ(، **الكشّاف عن حقائق التنزيل والأقاويل في وجوه التآويل**، دار المعرفة، بيروت، ج٢، ص٢٢٥. وانظر السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج٦، ص٣٥٥.

(١١٨) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٥، ص٢٤٢.

(١١٩) عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص٢٩.

(١٢٠) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٤.

(١٢١) ع = العامل، م ع: معطوف عليه، و م: معطوف.

(١٢٢) سورة المنافقون، آية ١٠.

(١٢٣) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج١، ص٣٤٤.

(١٢٤) عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص٢٥٠-٢٥٢.

(١٢٥) ابن جنّي، **الخصائص**، ج٣، ص٣١٧.

(١٢٦) ابن جنّي، **الخصائص**، ج١، ص٢٥٢. الأنباري، **الإنصاف**، ج٢٠، ص٧٩٦.

(١٢٧) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٢، ص٥١٥.

(١٢٨) مكي القيسي (ت ٤٣٧هـ(، **مشكل إعراب القرآن**، ط٢، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م، ج١، ص٦٣.

(١٢٩) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٢، ص١٠٣.

(١٣٠) الزركشي، **البرهان**، ج٢، ص١١١. البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٤، ص١٥٨.

(١٣١) سورة المنافقون، آية ١٠.

(١٣٢) مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ(، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ط٤، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج٢، ص٣٢٢. وانظر أبو علي الفارسي، **الحجة**، ج٤، ص٤٤. السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج١، ص٣٤٤. عبد العال سالم مكرم، وأحمد مختار عمر، **معجم القراءات القرآنيّة**، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج٢، ص٢١٧.

(١٣٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص١٠٠.

(١٣٤) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص١٦٠؛ **والنحويون والقرآن**، ص١٩٢.

(١٣٥) الزمخشري، **المفصّل في علم العربيّة**، ص٣٠٥-٣٠٦.

(١٣٦) المبرّد، **المقتضب**، ج٢، ص٣٣٩.

(١٣٧) أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٨، ص٢٧٥.

(١٣٨) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج١٠، ص٣٤٤.

(١٣٩) مكّي، **الكشف**، ج٢، ص٣٢٣.

(١٤٠) الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٣٣١.

(١٤١) سورة آل عمران، آية ٤٦.

(١٤٢) الحسّون، **النحويون والقرآن**، ص١٩٣.

(١٤٣) سورة هود، آية ٧١.

(١٤٤) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص٤١٢-٤١٣. مكي، **الكشف**، ج١، ص٥٣٤. عبدالعال سالم مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج٣، ص١٢٤.

(١٤٥) الزمخشري، **الكشّاف**، ج٢، ص٢٢٥.

(١٤٦) العكبري، **التبيان**، ج٢، ص٧٠٧.

(١٤٧) مكي، **الكشف**، ج١، ص٥٣٤ - ٥٣٥.

(١٤٨) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٥، ص٢٤٢.

(١٤٩) ابن جنّي، **الخصائص**، ج٢، ص٣٩٧.

(١٥٠) سورة الأنفال، آية ٦٤.

(١٥١) العكبري، **التبيان**، ج٢، ص٦٣١.

(١٥٢) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٤، ص٥١٥.

(١٥٣) الحموز، **التأويل النحوي**، ج٢، ص١٢٠٨-١٢٠٩.

(١٥٤) سورة المائدة، آية ٥٢ و٥٣.

(١٥٥) أبو علي الفارسي، **الحجة**، ج٢، ص١٢-١٢١. مكي، **الكشف**، ج١، ص٤١١. ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، **النشر في القراءات العشر**، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضبّاع، دار الفكر، القاهرة، ج٢، ص٢٥٤-٢٥٥. عبد العال سالم مكرم، **معجم القراءات**، ج٢، ص٢١٧.

(١٥٦) مكي، **الكشف**، ج١، ص٤١٢. أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٣، ص٥٠٩.

(١٥٧) سورة البقرة، آية ٢٥٩.

(١٥٨) ابن جنّي، **الخصائص**، ج٢، ص٤٢٥. الزركشي، **البرهان**، ج٢، ص١١٢. الزمخشري، **الكشاف**، ج١، ص٣٦. أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٢، ص٢٩٠.

(١٥٩) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٢، ص٢٩٠. ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٦. محمد عبد الخالق عضيمة، **دراسات لأسلوب القرآن**، ق١، ج٣، ص٥٣٨.

(١٦٠) سورة البقرة، آية ٢٥٨.

(١٦١) سورة البقرة، آية ٢٦١.

(١٦٢) الحسون، **النحويون والقرآن**، ص١٩٦.

(١٦٣) الحموز، **التأويل النحوي**، ج٢، ص١٢٠٤.

(١٦٤) سورة غافر، آية ٣٦ و٣٧.

(١٦٥) أبو علي الفارسيي، **الحجة**، ج٣، ص٢٥١. مكي، **الكشف**، ج٢، ص٢٢٤.

(١٦٦) الزركشي، **البرهان**، ج٤، ص١١٣.

(١٦٧) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٧، ص٤٦٦.

(١٦٨) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج٩، ص٤٨٢.

(١٦٩) الحموز، **التأويل النحوي**، ج٢، ص١٢١٩.

(١٧٠) سورة عبس، آية ٤.

(١٧١) مكي، **الكشف**، ج٢، ص٣٦٢، **ومشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص٨١. عبد العال سالم مكرم، **معجم القراءات القرآنية**، ج٨، ص٧٢.

(١٧٢) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٤، ص٣٤. السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج١، ص٦٦٦.

(١٧٣) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج٩، ص٤٨٢.

(١٧٤) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج٧، ص٤٦٦. الزمخشري، **الكشّاف**، ج٣، ص٤٢٨.
(١٧٥) سورة آل عمران، آية ٨٦.
(١٧٦) السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج٣، ص٣٠١.
(١٧٧) الزمخشري، **الكشّاف**، ج٣، ص٤١١. وانظر: السمين الحلبي، **الدرّ المصون**، ج٣، ص٣٠٢.
(١٧٨) سورة الحديد، آية ١٨.
(١٧٩) الحسون، **النحويون والقرآن**، ص١٩٧.
(١٨٠) سورة الصّافات، آية ٦ و٧.
(١٨١) الزركشي، **البرهان**، ج٤، ص١١٢-١١٣.
(١٨٢) ابن كثير، **تفسير ابن كثير**، ج٤، ص٤. مكي، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص٦١١.
(١٨٣) سورة ق، آية ٣٦.
(١٨٤) انظر: العكبري، **التبيان**، ج٤، ص١١٧٧.
(١٨٥) الزمخشري، **الكشّاف**، ج٢، ص٨٧.
(١٨٦) سورة النحل، آية ٩٨.
(١٨٧) الحسّون، **النحويون والقرآن**، ص١٩٩.
(١٨٨) ابن جني، **المحتسب**، ج١، ص ٢٩٩-٣٠٠.
(١٨٩) الحموز، **التأويل النحوي**، ج٢، ص١١٩٢. محمود الجاسم، **أسباب التعدد في التحليل النحوي**، ص١٠٥. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص١٢٤-١٥٨.
(١٩٠) أبو حيّان، **البحر المحيط**، ج١، ص١٥٩.
(١٩١) الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٦٠.
(١٩٢) السيوطي (ت ٩١١هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ط١، تحقيق: أحمد قسّام، القاهرة، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م؛ والمزهر، ج١، ص١١٤١.
(١٩٣) الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٣٠٧.
(١٩٤) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥١، وج٤، ص١٦٠.
(١٩٥) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٠٠، ٣٠٦. الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص١٩٢. ابن هشام، **المغني**، ج٢، ص٤٧٦. السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج٢، ص٣٤٧. السيوطي، **شرح شواهد المغني**، لجنة التراث العربي، ج١، ص٢٨٤.
(١٩٦) انظر: **شرح ديوان زهير**، صنعه ثعلب، طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، ١٩٦٤، ص٢٨٧. **شرح ديوان زهير**، صنعه ثعلب، تحقيق: حنّا الحتي، دار الكتاب العربي، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ص٢٠٨.

(١٩٧) انظر: السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج١، ص٢٨٤.

(١٩٨) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٩٢.

(١٩٩) الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص١٩٢.

(٢٠٠) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٣٦. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٧٠. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص١٤١.

(٢٠١) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٦٥.

(٢٠٢) البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٤، ص١٥٨-١٥٩.

(٢٠٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٥١. البغدادي، **خزانة الأدب**، ج٨، ص٢٥٢.

(٢٠٤) الأعشى الكبير، **ديوان الأعشى الكبير**، ط١، تحقيق: محمد مهدي ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ص١٥٤.

(٢٠٥) الأشموني (ت ٩٠٠هـ(، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج٢، ص٣٠٢.

(٢٠٦) **ديوان ابن الدمينة**، صنعة ثعلب وابن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاح، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ص١٠٣.

(٢٠٧) **ديوان الفرزدق**، تحقيق: الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ، ص ٩٣. وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٩. الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٣٩٥. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص١٤٣.

(٢٠٨) الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص٣٩٥.

(٢٠٩) سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٢٩.

(٢١٠) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٣. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٣٧. السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج٢، ص٦٦٠. السيوطي، **همع الهوامع**، ج٥، ص٢٧٩. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص١٤٢.

(٢١١) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٣. السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج٢، ص١٦٩. السيوطي، **همع الهوامع**، ج٥، ص٢٧٩. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص١٤٣.

(٢١٢) الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص١٩١-١٩٢. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص١٤٢.

(٢١٣) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ج٢، ص١٢٣-١٢٥. السيوطي، **شرح شواهد المني**، ج٢، ص٦٦٩. الزمخشري، **المفصل**، ص٣٠٦. عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص١٤٠-١٤٩.

(٢١٤) الأنباري، **الإنصاف**، ج١، ص١٩٤.

(٢١٥) **ديوان لبيد بي أبي ربيعة**، حقّقه وقدّم له: إحسان عبّاس، الكويت، ١٩٦٢، ص٢٥٥.

(٢١٦) المبرّد، **المقتضب**، ج٤، ص١٥٢.

(٢١٧) الشيخ خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البـــابي الحلبي، ج١، ص٢٨٨.

(٢١٨) انظر: عبد الله جاد الكريم، **التوهم عند النحاة**، ص١٣٨-١٦١.